واقع القدس والمقدسات ومخاطر التهويد وآفاق الاسناد









ورقة قدّمها الأستاذ علي إبراهيم/باحث أول في مؤسسة القدس الدولية

في المؤتمر السياسي الوطني المنعقد في إسطنبول في 2025/4/12 تحت عنوان:

«الشعب الفلسطيني يرفض مشاريع التهجير ولا بديل عن حق العودة»



مؤسسة القدس الدّولية
al Quds International Institution (QII)
Qii.media

إعداد
علي إبراهيم

قسم الأبحاث والمعلومات
مؤسسة القدس الدوليّة
نيسان/إبريل 2025

المحتويات

مقدمة 5

أولاً: المخاطر المحدقة بالقدس والمقدسات 6

المخاطر السياسية 6

صعود تيار الصهيونية الدينية 6

السعي نحو فرض السيادة الإسرائيلية على المسجد الأقصى 6

المخاطر الميدانية 7

المقدسات: 7

الواقع الديموغرافي: 7

ضرب القطاعات الحياتيّة: 7

ثانيًا: مسارات تهويد القدس 8

مسار الاعتداء على المسجد الأقصى وفرض الصلوات اليهودية فيه 8

أ. اقتحامات الأقصى 8

ب. مسار تطور فكرة الوجود اليهودي في الأقصى 10

ت. الإبعاد عن المسجد الأقصى والقدس 15

ث. منع الاعتكاف في المسجد الأقصى: 16

ج. منع الدائرة من تنفيذ أعمال الصيانة والترميم الضرورية للمسجد الأقصى: 17

مسار تهويد محيط الأقصى 20

مسار استهداف المسيحيين والاعتداء على الكنائس المسيحية في القدس المحتلة 21

إظهار السيادة الإسرائيلية على القدس 23

مسار التهويد الديموغرافي 26

أ. هدم البيوت 26

ب. المشاريع الاستيطانية 28

ت. تطوير بنية الاستيطان التحتية 30

ث. توسيع حدود بلدية القدس... 31

مسار استهداف الإنسان الفلسطيني.. 31

أ. الاعتقالات.. 31

ب. سحب الهويات.. 33

ت. قتل الفلسطينيين في القدس المحتلة.. 34

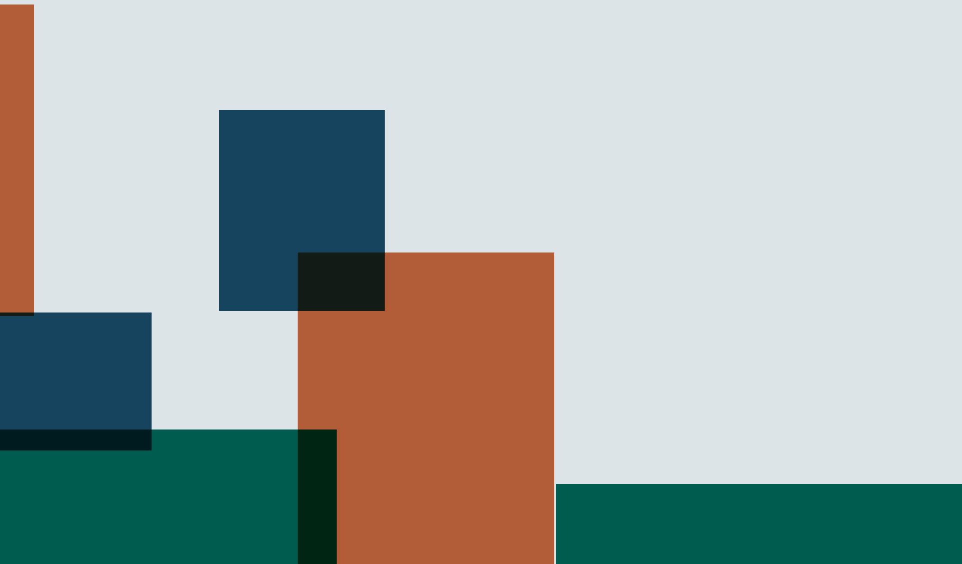
استهداف القطاعات الأساسية في القدس المحتلة.. 34

أ. استهداف قطاع التعليم.. 34

ب. استهداف اقتصاد المقدسيين 37

ت. استهداف القطاع الصحي 39

ثالثًا: آفاق الإسناد.. 40





مقدمة



يتصاعد استهداف سلطات الاحتلال لمدينة القدس عامًا بعد آخر، إذ تعمل أذرعه المختلفة على تهويد معالم المدينة ومقدساتها، وعلى طرد سكانها، في محاولة لتحويل المدينة المحتلة إلى مدينة يهودية المعالم والسكان. وأمام ما يجري في المناطق الفلسطينية المحتلة من تطورات، وما تقوم به الحكومة الإسرائيلية من تسريع لعددٍ من مسارات الأسرلة في القدس المحتلة، بالتوازي مع الإبادة التي تنفذها في قطاع غزة، والتهجير القسريّ في عددٍ من مناطق الضفة الغربية.

ونقدم في هذه الورقة جملةً من المعطيات للإحاطة بواقع التهويد في القدس المحتلة، وتسليط الضوء على أبرز المخاطر المحدقة بالقدس والمقدسات، وواقع التهويد في المدينة المحتلة، ابتداءً بواقع المسجد الأقصى وما يتعرض له المسيحيون في القدس المحتلة، مرورًا باستهداف الواقع الديموغرافي المدينة المحتلة، والاستهداف الممنهج للإنسان الفلسطيني من اعتقال وإبعاد وقتل، واستهداف قطاعات المقدسيين الرئيسية وخاصة التعليم والاقتصاد، وما يتصل بآفاق الإسناد في وقتٍ بالغ الحساسية من عمر القضية الفلسطينية، وقد قُدمت الورقة ضمن الجلسة الثانية في «المؤتمر السياسي الوطني»، الذي انعقد في إسطنبول في 2025/4/12 تحت عنوان: «الشعب الفلسطيني يرفض مشاريع التهجير ولا بديل عن حق العودة»، من تنظيم «المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج».

أولًا: المخاطر المحدقة بالقدس والمقدسات

المخاطر السياسية

■ صعود تيار الصهيونية الدينية

وفّر الليكود الذي تزعم اليمين الإسرائيلي منذ سبعينات القرن الماضي، بيئةً حاضنة لنموّ صحوة التيارِ الدينيّ القوميَ الإسرائيليِّ، ما أدى إلى تصاعد الاهتمام بـ «المعبد»، ومنذ عام 1977 وحتى اليوم، تعاظَمَتْ دائرةُ المستوطنين المهتمين بفكرةِ «المعبد»، وتأسستْ منظماتٌ سخّرت نفسَها لجعل فكرة «المعبدِ» مركزية بين المستوطنينَ اليهود، واستطاع تيار الصهيونيّة الدينيّة أن يسجل أقصى حضور له في الحياة السياسية الإسرائيليّة من خلال الحكومة الحالية التي يقودها نتنياهو، وتسعى هذه الحكومة إلى إنهاء جملة من المخططات التهويديّة وفي مقدمتها فرض السيطرة الكاملة على المسجد الأقصى المبارك.

■ السعي نحو فرض السيادة الإسرائيلية على المسجد الأقصى

بالتوازي مع صعود التيار الديني القومي، سعت المستويات الدينيّة، والسياسيّة، والقانونيّة، والأمنيّة لدى الاحتلال إلى حسم مصير المسجدِ الأقصى، وفرض السيطرة الإسرائيليّة الكاملة على المسجد، وهو ما أدى إلى جملة من التطورات، فعلى المستوى الدينيّ تجاوز العديد من الحاخامات الفتوى الدينيّة الرسميّة اليهودية التي تحرّم دخول الأقصى على اليهودِ بسببِ فقدانِهم شرط الطهارةِ، وشجعوا المستوطنين على اقتحام الأقصى، وأخيرًا محاولاتهم تحقيق أسطورة «البقرة الحمراء» لتجاوز شرط الطهارة مطلَقًا.

وقد نشطت هذه المنظمات في نشر فكرة «المعبد» لدى مختلف الشرائح الإسرائيليّة، ما أدى لتصاعد حضور «منظمات المعبد» في المجتمع الإسرائيلي، وعلى أثر توحيد صفوفها ضمن أئتلاف يضم شملها، صعدت من استهدافها للوجود الإسلامي في المسجد الأقصى،

وحرضت على دور دائرة الأوقاف الإسلامية، في سياق تحقيق الإحلال اليهوديّ، وفرض المزيد من الحصار على المكون البشري الإسلامي، وهو ما استطاعت تحقيقه عبر تعاونها مع شرطة الاحتلال، التي تؤمن اقتحامات الأقصى، وتحمي المستوطنين خلال أدائهم صلواتهم اليهوديّة العلنية.

المخاطر الميدانية

■ المقدسات:

تستهدف سلطات الاحتلال المقدسات الإسلاميّة والمسيحيّة على حدٍ سواء، إذ تفرض القيود المختلفة أمام وصول المسلمين والمسيحيين إلى المسجد الأقصى والكنائس المسيحية في القدس المحتلة، وتنغص عليهم احتفالاتهم الدينيّة، ومواسمهم العباديّة، وتعتدي على المصلين والمتعبدين.

■ الواقع الديموغرافي:

تشهد الأعوام الماضية محاولات متتالية لرفع أعداد المستوطنين في القدس المحتلة، وتحقيق غلبة في الميزان الديموغرافي، بالتوازي مع مخاطر طرد الفلسطينيين من القدس المحتلة، إن من خلال سحب بطاقات الهوية، أو هدم المنازل، والتنغيص المستمر على إقامة الفلسطيني في القدس المحتلة، من خلال ضرب قطاعاتهم وحرمانهم من السكن، والاعتداءات شبه اليومية بحق السكان الفلسطينيين.

■ ضرب القطاعات الحياتيّة:

وتتصل هذه المخاطر بما سبقها، إذ تسعى سلطات الاحتلال ضرب مختلف القطاعات الحياتيّة للمقدسيين، من خلال ربطها بمؤسسات الاحتلال، وحرمان الفلسطيني من أي مقومات صمود ومواجهة، وهي سياسة تتمظهر من خلال المخططات الخمسية التي تسعى إلى تحويل المقدسيين إلى عمالة رخيصة لمشاريع الاحتلال، والمضي قدمًا بربط التعليم في القدس المحتلة بالمنظومة التعليميّة الإسرائيلية.

ثانيًا: مسارات تهويد القدس

مسـار الاعتـداء على المسـجد الأقصـى وفـرض الصلـوات اليهوديـة فيـه

يتعرض المسجد الأقصى لحملة شرسة من قبل سلطات الاحتلال وأذرعها المختلفة، إذ تتنوع الاعتداءات على المسجد من اقتحامات شبه يوميّة، وأداء الطقوس اليهودية العلنية داخل ساحاته، واستهداف العنصر البشري الإسلامي، إضافةً إلى الحفريات أسفل المسجد وفي محيطه، وتهويد محيط من خلال العديد من المشاريع التهويديّة. وتسعى سلطات الاحتلال إلى تثبيت الاقتحامات وتكثيف وجود مستوطنيها داخل الأقصى، في محاولة ليتحول الأقصى أو أجزاء منه، إلى مساحة يؤدي فيها المقتحمون صلواتهم اليهودية العلنية، ومن ثم الانتقال إلى اقتطاع أجزاء من الأقصى لبناء كنيس يهوديٍّ أو تخصيصه لصلاة اليهود بشكل دائم.

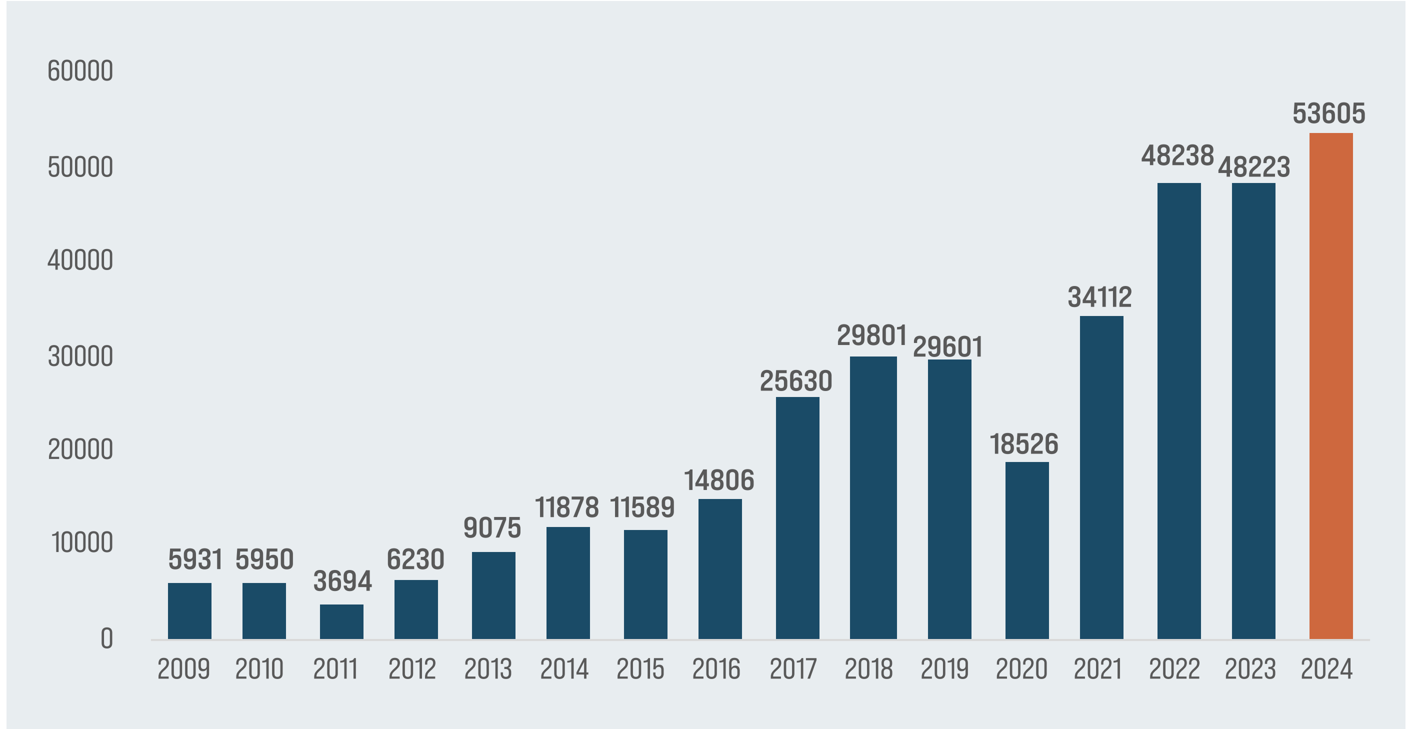
أ. اقتحامات الأقصى

شهدت السنوات الماضية تسخير أذرع الاحتلال للأعياد اليهوديّة، لتكون مواسم لتصعيد العدوان على الأقصى، والاعتداء على مكوناته البشرية، وهو ما أدى إلى تصاعد أعداد مقتحمي الأقصى خلال السنوات الماضية، فقد بلغ عدد مقتحمي الأقصى ما بين 2009 و2024، نحو 356889 مستوطنًا، وفي الأعوام الثلاثة الأخيرة اقتحم الأقصى نحو 150066 مستوطنًا[1].

وسجل عام 2024 أعلى عددٍ لمقتحمي الأقصى منذ عام 2009، فقد بلغ عدد المستوطنين الذين اقتحموا الأقصى خلال العام نحو 53605 مقتحمين بحسب دائرة الأوقاف الإسلامية

1 هشام يعقوب (محرر) وآخرون، التقرير السنوي حال القدس 2023، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، ط 1، 2024، ص 23-24.

في القدس المحتلة[1]، في مقابل 48223 مقتحمًا في عام 2023[2]، ويبيِّن الرسم البياني الآتي تطور أعداد مقتحمي الأقصى ما بين عامي 2009 و2024 حسب معطيات دائرة الأوقاف الإسلامية[3]:



وخلال السنوات الماضية رسخت أذرع الاحتلال التهويديّة الأعياد اليهوديّة ومناسبات الاحتلال المختلفة، مواسم لتصعيد العدوان على الأقصى ومكوناته البشرية، ورفع أعداد المشاركين في الاقتحامات، وما يتصل بهذا العدوان من تشديد القيود أمام أبواب المسجد وفي أزقة البلدة القديمة، وأبرز الأعياد الدينية هي «عيد الفصح اليهودي» وذكرى «خراب المعبد»، أما تلك الوطنية الإسرائيلية فأبرزها «يوم توحيد القدس» ويوم «تأسيس دولة الاحتلال»، ومن النماذج التي نسلط عليها الضوء في عام 2024، اقتحم الأقصى في شهر نيسان/أبريل نحو 5670 مستوطنًا، من بينهم 4340 مستوطنًا شاركوا في اقتحامات «الفصح» العبريّ، وفي 2024/8/13 بالتزامن مع ذكرى «خراب المعبد» اقتحم المسجد

1 وكالة الأناضول، 2025/1/1. https://tinyurl.com/6hwyaucj

2 وكالة الأناضول، 2024/1/1. https://tinyurl.com/yp5r65sf

3 هشام يعقوب (محرر) وآخرون: التقرير السنويّ حال القدس 2023، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، ط 1، ص 50.

2958 مستوطنًا، وشهد شهر تشرين الأول/أكتوبر 2024 أعلى عددٍ للمقتحمين خلال عام 2024، وقد بلغوا نحو 10131 مستوطنًا، من بينهم 5977 مستوطنًا بالتزامن مع عيد «العُرش» العبريّ.

ويمكن أن نسلط الضوء على عيد «الفصح العبري» كواحدٍ من أبرز مواسم تصاعد العدوان على الأقصى في عام 2024، حيث أعادت المنظمات المتطرفة إغراء جمهور المستوطنين بالمكافآت المالية، واستعرضت انخراط المستوطنين في هذه الطقوس، وبلغ عدد مقتحمي المسجد الأقصى في أيام «الفصح العبريّ» ما بين 23 و29 نيسان/إبريل 2024 نحو 4340 مستوطنًا[1].

ب. مسار تطور فكرة الوجود اليهودي في الأقصى

تحاول أذرع الاحتلال تقسيم المسجد الأقصى زمانيًا ومن ثمّ مكانيًا، في سياق فرض المزيد من السيطرة على المسجد، وصولاً إلى فرض الطقوس العلنية في الأقصى، ضمن استراتيجيتها الرامية لـ «تأسيس المعبد معنويًا»، وفي النقاط الآتية أبرز مظاهر وتطورات هذه المخططات:

1. **التقسيم الزماني:** ثبت الاحتلال أوقاتًا بعينها لاقتحام المستوطنين باحات المسجد، وهي من الساعة 7:30 حتى الساعة 11:00 صباحًا ومن الساعة 1:30 حتى الساعة 2:30 ظهرًا، وتضيف أذرع الاحتلال ساعة مع بداية استخدام التوقيت الصيفي، وتحاول أذرع الاحتلال منع المسلمين من الدخول للمسجد في هذه الأوقات وجعلها حصرية لليهود، وتسمح للمستوطنين اليهود بأداء طقوسهم اليهودية العلنية في ساحات المسجد.

   وعلى أثر ثبات المرابطين في الأقصى، وعدم قدرة أذرع الاحتلال على تحقيق التقسيم الزماني بصورته السابقة، بدأت هذه الأذرع منذ عام 2019 باقتحام الأقصى بالتزامن مع الأعياد الإسلامية، وإن تزامنت مع واحدة من المناسبات اليهوديّة، وتصعيد أداء الطقوس اليهوديّة العلنية.

1 العربي الجديد، 2024/4/29. https://tinyurl.com/bd8nx3we

2. التقسيم المكاني: يحاول الاحتلال الوصول لمرحلة يحدد فيها مساحات خاصة من المسجد الأقصى ليخصصها لليهود، وقد أظهرت جملةٌ من مخططات الاحتلال نيةً مسبقة لتقسيم الأقصى، خاصةً إصرار أذرعه المختلفة على التعامل مع ساحات المسجد على أنها «ساحات فارغة» أو «عامة»، ومن أبرز تلك المخططات مخطط 2020، الذي نُشر في عام 2004، وتعامل مع ساحات الأقصى على أنها ساحات عامة وليست جزءًا من المسجد الأقصى، إضافةً إلى مخططات أخرى، وتشهد السنوات الماضية استهدافًا مركزًا للمنطقة الشرقية من المسجد الأقصى، وخاصة مصلى الرحمة ومحيطه، وأبرز تلك الاعتداءات:

- إفراغ الساحات الشرقية من المرابطين.
- أداء الطقوس اليهوديّة العلنية في محيط باب الرحمة.
- أخذ قياسات للباب عدة مرات من داخل الأقصى ومن خارجه، بالتزامن مع الأحداث والتطورات المختلفة الذي شهدها المسجد.
- محاولة إبقاء مصلى باب الرحمة مغلقًا.
- استهداف مقبرة الرحمة، واقتطاع أجزاء منها لإقامة «حدائق توراتيّة».
- منع إزالة الركام من المساحات المحيطة بمصلى باب الرحمة.
- اقتحام المصلى بشكلٍ متكرر، وتخريب محتوياته، وإفراغ ما فيه بالقوة.
- تخريب شبكات الكهرباء والصوت في المصلى أكثر من مرة.



خريطة أجزاء الأقصى التي تستهدفها أذرع الاحتلال بالتقسيم

3. التأسيس المعنوي للمعبد: وتعني «التصرف وكأنّ المعبد اليهوديّ قد أُقيم فعلاً مكان الأقصى»، وبالتالي الحرص عند اقتحام المسجد على أداء كلّ الطقوس التي تتصل بـ«المعبد» وتحمل طابعًا «عباديًا يهوديًا»، وبدأ المستوطنون بمحاولات فرضه منذ النصف الثاني من عام 2019، ويتصاعد ذلك في الشكل والمضمون في الأعياد اليهوديّة التي تتطلب صلواتٍ خاصّة.

وفي ما يأتي أبرز سلوكيات المستوطنين اليهود وطقوسهم التي أدوها داخل الأقصى في أثناء اقتحاماتهم للمسجد الأقصى:

- ترديد الأغاني الاستفزازية.

- السجود الملحمي على ثرى الأقصى فرديًا وجماعيًا.
- النفخ في البوق «الشوفار».
- إشعال الشموع.
- إدخال القرابين النباتيّة.
- محاولة إدخال القرابين الحيوانيّة.
- اقتحام الأقصى باللباس الكهنوتيّ.
- أداء الرقصات داخل الأقصى.
- رفع علم الاحتلال أكثر من مرّة.
- إنشاد نشيد الاحتلال «الهاتيكفاه».
- طقوس مباركة الخطوبة والزفاف والبلوغ، وحلاقة الشعر للأطفال.
- أداء رقصة «هورا» الدائريّة.
- أداء الطقوس التوراتية، وخاصة في الساحة الشرقية الشمالية في محيط مصلى باب الرحمة.
- أداء طقوس «بركات الكهنة».
- أداء «السجود الملحمي»، بشكلٍ جماعي أمام أبواب الأقصى، وفي ساحاته.
- قراءة أسفار من التوراة.
- القراءة من الكتب الدينية اليهوديّة.
- ارتداء ثياب وأدوات خاصة بالطقوس العلنية، على غرار «شال «طاليت»، وملابس التوبة والكهنة، ولفائف «التفلين» وغيرها.
- طقوس تأبين القتلى الصهاينة في معركة «طوفان الأقصى».
- ارتداء الزي الكهنوتي الأبيض.
- اقتحام المستوطنين وهم حفاة الأقدام.

- تقديم الشروحات التوراتية حول «المعبد» المزعوم.
- الهتافات العنصرية ضد العرب والمسلمين والفلسطينيين.



مستوطنون يؤدون «السجود الملحمي» بشكل جماعيّ وعلني خلال اقتحامهم المسجد الأقصى في 2024/9/1

ت. الإبعاد عن المسجد الأقصى والقدس

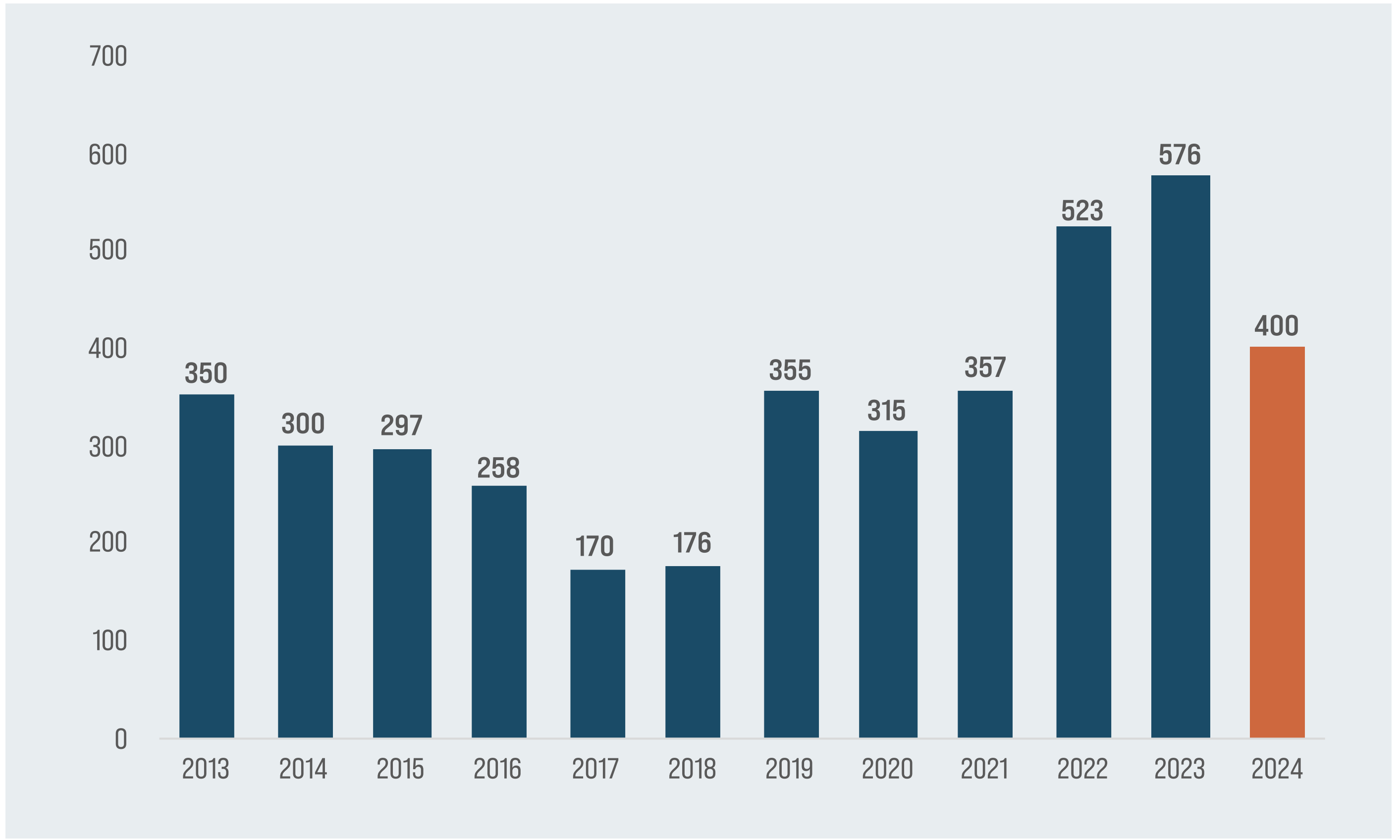
تستخدم سلطات الاحتلال الإبعاد عن القدس والأقصى واحدةً من أبرز الإجراءات العقابية التي تفرضها بحق الفلسطينيين عامةً، ولترهيب المصلين في الأقصى على وجه الخصوص، وتستهدف من خلال الإبعاد العناصر البشرية الناشطة في عمارة المسجد الأقصى ومواجهة الاقتحامات المتصاعدة، إضافةً إلى استهداف رموز الدفاع عن المسجد الأقصى من القدس أو المناطق الفلسطينية الأخرى، وفي عام 2024 أصدرت سلطات الاحتلال نحو 400 قرار إبعاد، من بينها 197 قرار إبعاد عن الأقصى، وتمتدّ فترات الإبعاد ما بين عدة أيام، وتصل إلى ستة أشهر، قابلة للتجديد[1]، وشملت قرارات الإبعاد في هذا العام مرابطين وموظفين في دائرة الأوقاف، وصحافيين، وأسرى محررين، إضافةً إلى عددٍ من رموز الدفاع عن القدس والأقصى[2]. وبلغ عدد المبعدين عن الأقصى ما بين 2013 و2024، نحو 4077 فلسطينيًا[3].



إبعاد الحاجة نفيسة خويص عن الأقصى في 2024/10/20

1 حصاد القدس لعام 2025، مركز معلومات وادي حلوة، 2024/1/1. https://tinyurl.com/52rsss3r
2 حصاد القدس 2024، القدس البوصلة، ص 40-43.
3 تقارير حال القدس الصادرة عن مؤسسة القدس الدولية ما بين 2013 و2023.

وفي ما يأتي تطور أعداد المبعدين عن المسجد الأقصى ما بين عامي 2013 و2024[1]:



ث. منع الاعتكاف في المسجد الأقصى:

تحاول سلطات الاحتلال القضاء على أي محاولات لتعزيز الرباط داخل المسجد الأقصى، لذلك تمنع أي محاولاتٍ لعودة الاعتكاف إلى المسجد، وتتعامل بالعنف مع المعتكفين، ويُشير سلوك الاحتلال في السنوات الماضية تجاه الاعتكاف، إلى أنه يمنع الاعتكاف لسببين أساسيين:

- **الأول:** ترسيخ الاحتلال المتحكم بشؤون المسجد الأقصى، وقدرته على إدارة المسجد من خلال الأمر الواقع، فأي حضورٍ إسلامي في ليالي رمضان للاعتكاف يستهدف محاولاته ضرب الحصرية الإسلاميةِ للأقصى، إضافةً إلى تكريس أنه صاحب القرار

1 التقرير السنوي حال القدس 2023، مرجع سابق، ص 87.

النهائي، وهو الذي يُحدد من له الحق بالدخول إلى المسجد والبقاء داخله، وكيف يبقى داخل المسجد وكم سيُتاح له من أجل ذلك.

- **الثاني:** قدرة الاعتكاف على تجديد حالة الرباط، وبقاء المصلين المسلمين لأوقاتٍ طويلة داخل الأقصى، وقدرة المرابطين على التصدي لاقتحامات الأقصى، وتشكيل نواة صلبة تواجه الاقتحامات، خاصة إن تزامنت مع واحدٍ من الأعياد العبرية، وهو ما يعني ضربةً لسياسيات الاحتلال الرامية إلى تقليل الوجود الإسلامي في المسجد، وربط هذا الوجود بساعاتٍ معينة مرتبطة بأداء الصلوات فقط.

وفي إطار محاولات الاحتلال ضرب الاعتكاف، شهدت ليالي رمضان في عام 2025 منع المصلين من الاعتكاف في الأقصى، حتى في ليالي الجمعة، كما جرت العادة في السنوات الماضية، فقد كررت قوات الاحتلال اقتحامها للأقصى ليلة الجمعة، وطردت المعتكفين من المسجد الأقصى بالقوة، إلى جانب فرض شروط كثيرة للسماح بدخول أهالي الضفة الغربية إلى القدس والأقصى، وهو ما أدى إلى حرمان آلاف الفلسطينيين، إلى جانب استمرار فرض القيود العمرية المختلفة، وإبعاد الأسرى المحررين ومنعهم من الدخول إلى الأقصى خلال شهر رمضان.[1]

ج. منـع الدائـرة من تـنفيـذ أعمـال الصيانة والترميـم الضرورية للمسـجد الأقصى:

يشكل منع الترميم وعرقلة مشاريع الإعمار في الأقصى واحدةً من صور تدخل الاحتلال في إدارة المسجد، ويهدف الاحتلال من خلاله إلى فرض رقابة صارمة على المسجد، وإجبار دائرة الأوقاف على اطلاعه على أي أعمال تقوم بها فيه، وأدت سياسة منع أعمال الصيانة والترميم إلى انهيارات مختلفة في عددٍ من المواقع داخل المسجد الأقصى، وأبرزها في التسوية الجنوبية الغربية، وداخل مصلى قبة الصخرة.

1 موقع مدينة القدس، 2025/3/19. https://qii.media/items/2186



صورة للحجارة المتساقطة من أعمدة مصلى الأقصى القديم في المسجد الأقصى في نهاية عام 2022

إلى جانب أهداف الاحتلال الرامية إلى ترك المسجد الأقصى في حالة متردية من ناحية العمارة والترميم، وإمكانية أن تصبح بعض مباني المسجد آيلة للسقوط، تحاول سلطات الاحتلال أن تتخذ من ملف الترميم والعمارة أداةً لفرض المزيد من التدخل في الأقصى، وممارسة الضغوط على دائرة الأوقاف ليصبح ترميم الأقصى أداة يقايض بها الاحتلال دائرة الأوقاف، ويدفعها إلى الموافقة على ما يُريد فرضه في الأقصى وأمام أبوابه، في مقابل السماح لها بإجراء بعض عمليات الترميم في المسجد الأقصى. وتعرقل سلطات الاحتلال أعمال ترميم الأقصى وصيانته من خلال جملة من الاعتداءات، أبرزها:

- التدخل المباشر في أعمال الترميم.
- منع إدخال المواد الضرورية لعمليات الترميم والصيانة.
- ترميم أجزاء خارجية من المسجد من قبل الاحتلال.
- اعتقال موظفي لجنة الإعمار التابعة للأوقاف.

ويحتاج المسجد الأقصى إلى عمليات صيانة ضرورية، تشمل مرافقه وتجهيزاته، التي تشمل أعمال الإعمار والإنارة والترميم والبلاط، التي تمنعها سلطات الاحتلال ولا تسمح بإقامتها إلا بحضور ممثلين عن «سلطة الآثار الإسرائيلية»، وفي النقاط الآتية أبرز المشاريع التي تعرقلها سلطات الاحتلال وتمنع دائرة الأوقاف الإسلامية من تنفيذها:

- ترميم وإعادة بناء عددٍ من النوافذ الجصية، التي يحطمها جنود الاحتلال في اقتحامات الأقصى.
- أعمال صيانة مصلى باب الرحمة وترميمه من الداخل والخارج.
- ترميم الطريق المحيط بمصلى باب الرحمة.
- ترميم البوائك المحيطة بصحن مصلى قبة الصخرة.
- مشروع الإنارة الداخلية لمصليات الأقصى المسقوفة، وخاصة القبلي وقبة الصخرة.
- ترميم 94 عمودًا من أعمدة المصلى المرواني، وقد رفضت سلطات الاحتلال إدخال لجنة من الجمعية العلمية الملكية للقيام بهذه الأعمال الدقيقة من الترميم.
- تبديل نحو 25 سماعة معطلة، بعضها تم تخريبه على أثر اقتحامات المسجد الأقصى، وهذا ما يؤثر في توزيع الصوت في المسجد الأقصى.
- إجراء إصلاحات ضرورية لشبكات المياه والكهرباء، والإطفاء، والإنذار، وغيرها.



الدمار اللاحق بنوافذ المصلى القبلي الجصيّة على أثر اعتداء قوات الاحتلال بالتزامن مع عيد «الفصح» العبريّ في عام 2023

مسار تهويد محيط الأقصى

تعمل سلطات الاحتلال على تغيير الهوية الحضارية والتاريخية لمدينة القدس، وإحاطة الأقصى بعشرات المعالم اليهودية، إذ تنفذ الجهات الإسرائيلية المختلفة عددًا كبيرًا من الحفريات، في سياق إنشاء مدينة يهوديّة أسفل البلدة القديمة وفي محيطها، ضمن مشروع «تأهيل الحوض المقدس»، ويعمل الاحتلال على ربط الحفريات بشبكة من الأنفاق، وحوَّل بعضها إلى متاحف وكنس. وقد شهدت السنوات الماضية تصاعدًا في بناء المعالم التهويديّة، التي تهدف إلى إدارة عمليات اقتحام الأقصى، وتشويه المظهر العربي والإسلامي للمدينة، وبحسب مصادر مقدسية بنت أذرع الاحتلال أكثر من 100 كنيس ومعلم يهودي في البلدة القديمة ومحيطها[1].

وإلى جانب المشاريع التهويديّة تنفذ الجهات الإسرائيلية المختلفة عددًا كبيرًا من الحفريات، في سياق إنشاء مدينة يهوديّة أسفل البلدة القديمة وفي محيطها، ضمن مشروع «تأهيل الحوض المقدس»، ويعمل الاحتلال على ربط الحفريات بشبكة من الأنفاق، وحوَّل بعضها إلى متاحف وكنس.

يوزع الاحتلال مشاريع التهويد على ثلاث دوائر، وهي:

- الدائرة الأولى: هي المسجد الأقصى بكل مكوناته وملحقاته.
- الدائرة الثانية: هي محيط المسجد الأقصى المحاذي له، والبلدة القديمة.
- الدائرة الثالثة: هي حزام الأحياء المقدسية المحيطة بالأقصى والبلدة القديمة.

وتهدف سلطات الاحتلال من تهويد أسفل المسجد الأقصى ومحيطه لتحقيق جملة من الأهداف وهي:

- إدارة عمليات اقتحام المتطرفين للأقصى.
- تأمين الرعاية الأمنية للمقتحمين.

1 علي إبراهيم، تهويد القدس في 33 نقطة، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، ط 1، 2022، ص 6.

- الترويج للمزاعم التلمودية، وتأمين أماكن لعبادة اليهود أسفل المسجد الأقصى.
- تدمير المعالم والآثار العربية والإسلامية.
- تشويه المظهر الحضاري الإسلامي والمسيحي لمدينة القدس.
- زرع معالم يهودية دخيلة في محيط المسجد الأقصى.



مشروع «بيت شتراوس» التهويديّ على بعد أمتار قليلة من حائط البراق

مسار استهداف المسيحيين والاعتداء على الكنائس المسيحية في القدس المحتلة

ضيقت سلطات الاحتلال على المسيحيين وكنائسهم منذ احتلال القدس، عبر عرقلة الاحتفال بالأعياد، والاعتداء على الكنائس، ومحاولة التدخل في إدارتها، والاستيلاء على الأوقاف المسيحية. وأدت هذه السياسات إلى انخفاض أعداد المسيحيين بشكلٍ كبير، وهم لا يشكلون اليوم سوى 1% فقط من نسبة السكان المقدسيين، ولا يتجاوز

عددهم نحو 16200 مسيحي في القدس في عام 2021[1]، من بينهم 12900 مسيحي عربي، و3300 مسيحي من غير العرب[2]. وقد شهد عام 2024 تصعيدًا عدوانيًا صهيونيًا كبيرًا ضدَّ المسيحيين، والمقدسات، والأملاك، والأوقاف، والكنائس، والمقابر المسيحية في القدس، شملت الاعتداء الجسدي المباشر، وكتابة الشعارات العنصرية، وتدنيس المقابر المسيحيّة، والتضييق على المسيحيين خلال الأعياد.

وفي شهر حزيران/يونيو 2024 عادت إلى الواجهة قضية فرض ضريبة «الأرنونا» على الكنائس المسيحيّة في القدس المحتلة، وفي عددٍ من المدن الفلسطينية المحتلة الأخرى، ففي 2024/6/23 قال رؤساء الكنائس المسيحية في القدس ويافا والناصرة والرملة، بأن بلديات الاحتلال الإسرائيلي أبلغتهم بأنها ستتخذ إجراءات قانونية ضدهم بسبب عدم دفع الضرائب العقارية «الأرنونا»، إضافةً إلى جباية الضرائب المتراكمة منذ عدة سنوات. وأثار هذا القرار رفضًا فلسطينيًا ودوليًا، فقد رفضه رؤساء الكنائس والمؤسسات المسيحيّة المحلية والدولية[3].

وتعود قضية فرض ضريبة «الأرنونا» إلى عام 2018، إبان رئاسة المتطرف نير بركات لبلدية الاحتلال، وقام حينها رؤساء الكنائس برفض القرار، وأغلقوا كنيسة القيامة ثلاثة أيام احتجاجًا عليه، ما أجبر حكومة الاحتلال حينها على تجميده[4]، وأعاد رئيس بلدية الاحتلال في القدس موشيه ليون مطالبة الكنائس بدفع هذه الأموال، وانضم إليه عددٌ من رؤساء البلديات في الداخل الفلسطيني المحتل، وحول حجم الضرائب على أملاك كنائس القدس المحتلة، تُشير المعطيات إلى أنها تطال نحو 882 عقارًا في شطري القدس الشرقي والغربيّ، وتصل المتأخرات التي تُطالب بها بلدية الاحتلال إلى أكثر من 190 مليون دولار أمريكي. وتسعى سلطات الاحتلال من هذه القرارات فرض المزيد من الحصار على هذه الكنائس، إذ تمتلك أجزاء كبيرة من شطري القدس المحتلة، ودفع بعض هذه الكنائس إلى بيع جزءٍ من أملاكها لسدّ ديونها من «الأرنونا»، وهو ما يسمح

1 كتاب القدس الإحصائي السنوي 2021، معهد القدس لأبحاث السياسات، 2021. https://bit.ly/3m7hwTA
2 المرجع نفسه.
3 الجزيرة نت، 2024/6/29. https://tinyurl.com/4en3wm4k
4 القدس البوصلة، 2024/6/30. https://tinyurl.com/4xed5taa



إغلاق كنيسة القيامة في القدس احتجاجا على ضرائب الاحتلال عام 2018

لأذرع الاحتلال بامتلاك هذه العقارات، وفي حال استطاع الاحتلال إجبار الكنائس على دفع الضرائب، فمن الممكن أن تفرض قراراتٍ مشابهة على أملاك الأوقاف في القدس[1].

إظهار السيادة الإسرائيلية على القدس

تستفيد سلطات الاحتلال من أي مناسبة وطنية إسرائيليّة، وأي عيدٍ يهوديّ لفرض المزيد من التغييرات على هوية القدس المحتلة، وتنظم في سياق «الاحتفالات» بهذه المناسبات اعتداءاتٍ مختلفة، تمسّ هوية المدينة العربيّة والإسلامية، وتختلق تاريخًا يهوديًا دخيلًا، ومن أبرز هذه المناسبات يوم «توحيد القدس»، وهو الذكرى العبرية لاحتلال الشطر الشرقي لمدينة القدس، وفي 2024/6/5 بالتزامن مع هذه الذكرى، نظمت أذرع الاحتلال «مسيرة الأعلام» الاستيطانية السنوية، التي شارك فيها آلاف

1 الجزيرة نت، 2024/6/29، مرجع سابق.

المستوطنين بحماية قوات الاحتلال، ووصل المستوطنون من الشطر الغربي للقدس إلى ساحة باب العمود، ومن ثمّ توجهوا إلى البلدة القديمة من «باب الساهرة»، رافعين أعلام الاحتلال، مطلقين شتائم بحق المقدسات والمقدسيين والعرب، واعتدوا على الأهالي وعلى الصحفيين، وظهر عدد منهم يحملون السلاح[1].



اعتداء المستوطنين على صحفي خلال تغطيته «مسيرة الأعلام»

وفي سياق الأعياد العبريّة، يشكل عيد «الأنوار/الحانوكاه» أحد مواسم العدوان على هوية القدس الثقافية والعمرانيّة، لارتباطه بالأضواء والزينة، فمع ارتباط العيد بالشمعدان، وإضاءة الشموع وما إلى ذلك، تعمل أذرع الاحتلال التهويديّة وخاصة بلديته في القدس على إضفاء طابع يهوديّ على المدينة بذريعة الاحتفال بالعيد، ومن أبرز الفعاليات التهويديّة التي تقوم بها البلدية ما يأتي[2]:

- العروض الضوئية وإضاءة سور القدس التاريخي؛ إذ تعمل بلدية الاحتلال على إقامة

1 موقع مدينة القدس، 2024/6/5. https://qii.media/news/43403

2 علي إبراهيم، مجلة المجتمع، 2024/1/27. https://tinyurl.com/yyeume5p


عروضٌ ضوئية على سور القدس خلال عيد «الأنوار/الحانوكاه» (صورة أرشيفيّة)

عروض ضوئية متطورة على سور القدس الذي يحيط بالبلدة القديمة، ووضع صور وأشكال تهويديّة، ترتبط برواية الاحتلال حول القدس، والعناصر التهويديّة الأخرى.

- تنظم البلدية عروضًا أخرى في عددٍ من المواقع، تترافق مع الموسيقى والأغاني الخاصة بهذا العيد، وتُسمع عادةً حتى في المناطق التي يقطنها الفلسطينيون.
- نشر أعـــداد كبيـــرة من «الشمعدانات» في القدس المحتلة؛ إذ تضع بلدية الاحتلال شمعدانات ضخمة مضاءة في ساحة حائط البراق المحتلّ، وفي مناطق أخرى داخل البلدة القديمة وفي خارجها.
- تعمل أذرع الاحتلال على تزيين الساحات العامة والشوارع المحيطة بالأضواء، خاصة في الشطر الغربي من القدس، وفي الأحياء التي تشهد وجودًا استيطانيًا كثيفًا في الشطر الشرقي من المدينة.

وإلى جانب الأعياد العبريّة، تتعمد أذرع الاحتلال التهويديّة إقامة الصروح والأوابد التذكاريّة، في سياق تعزيز الهوية اليهوديّة في القدس المحتلة، ففي 2024/7/17 أعلنت بلدية الاحتلال عن «نصب تذكاري» جديد، يخلد قتلى الاحتلال من المستوطنين في القدس المحتلة، والذين سقطوا في العدوان على القطاع، وأشارت البلدية بأنهم 67 قتيلاً، والنصب التذكاري عبارة عن تمثال حديديّ ضخم، سيتم بناؤه فوق تلة الشيخ بدر المحتلة، وسيبلغ قطره 14 مترا وارتفاعه 5 أمتار[1].

1 موقع مدينة القدس، 2024/7/24. https://qii.media/items/2113


القبور اليهوديّة الوهمية في القدس المحتلة (صورة أرشيفيّة)

وإضافةً إلى هذه المعالم الدخيلـــة، نصبت أذرع الاحتلال منذ احتـــلال القدس عام 1967 آلاف القبور اليهوديّة الوهمية، وأشارت مصادر مقدسية في نهاية عام 2024، إلى أن المقابر اليهوديّة الوهميـــــة و«الحدائق التوراتيّـــة» تسيطـران على نحو 5 آلاف دونم من أراضي القدس المحتلة، وتمتدّ هذه المساحات من سلوان وجبل المكبر والعيساوية وجبل المشارف وراس العامود والطور وبرك سليمان، وتحاول أذرع الاحتلال من خلال هذه القبور، ادعاء وجودٍ يهوديّ قديم في القدس المحتلة[1].

مسار التهويد الديموغرافي

أ. هدم البيوت

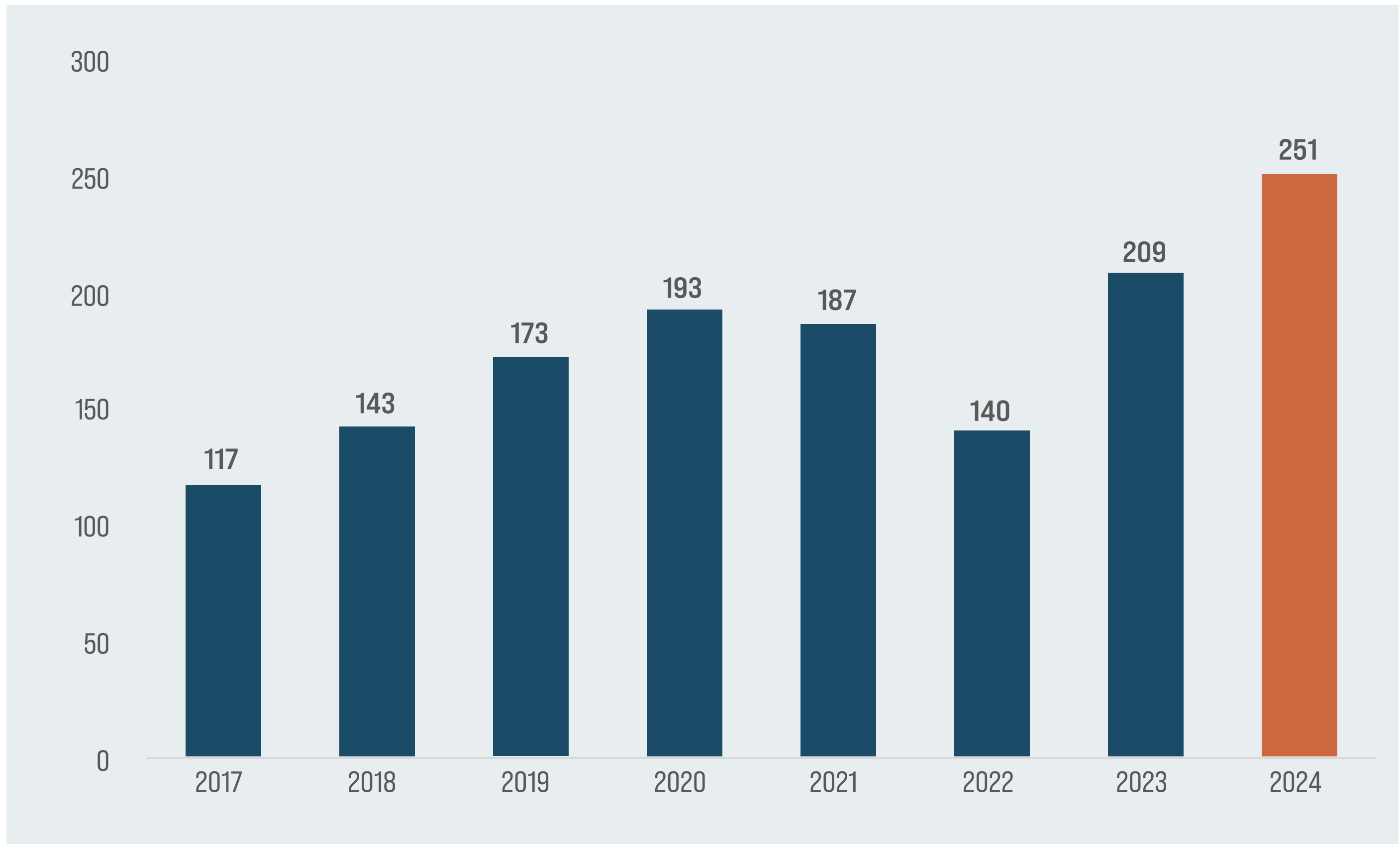
يشكل هدم منازل الفلسطينيين ومنشآتهم سياسة دائمة لدى الاحتلال، وبحسب معطيات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) هدمت سطات الاحتلال ما بين 2009/1/1 2024/10/6 نحو 2084 منزلًا ومنشأة في القدس المحتلة، وهذا ما أدى إلى تهجير نحو 4159 فلسطيني، وتضرر نحو 50 ألفًا آخرين[2].

1 موقع مدينة القدس، 2024/12/10. https://qii.media/news/43740

2 أوتشا، خريطة معطيات تفاعلية. https://bit.ly/3rtHaC2

وسجل عدّاد الهدم في القدس المحتلة عام 2024 نحو 251 عملية هدم، من بينها 151 عملية هدم نفذتها أذرع الاحتلال المختلفة، و100 عملية هدم قسريّ[1]، نفذها أصحابها بضغطٍ من سلطات الاحتلال، وتجنبًا للغرامات الباهظة. وشملت عمليات الهدم هدم منازل ومباني سكنية، وزراعية، ومنشآت تجارية، ومنشآت زراعية، ولتربية الحيوانات، وغيرها. وفي مقارنة مع معطيات الهدم في السنوات الماضية، بلغ عدد المنشآت التي هدمها الاحتلال في عام 2023 نحو 209 منشأة، و140 منشأة في عام 2022، وتُشير هذه الأرقام إلى تصاعد عمليات الهدم في عام 2024 بنحو 22% بالمقارنة مع العام الذي سبقه، بينما أشارت مصادر فلسطينية أخرى إلى أن عدد عمليات الهدم نحو 333 عملية[2].

وفي الرسم البياني الآتي بيان لعدد عمليات الهدم في السنوات الماضية[3]:



1 حصاد القدس لعام 2024، مركز معلومات وادي حلوة، 2025/1/1، مرجع سابق.
2 حصاد القدس 2024، القدس البوصلة، ص 35 ف.
3 التقرير السنوي حال القدس 2020، مرجع سابق، ص 62.

ب. المشاريع الاستيطانية

يشكل البناء الاستيطانين وهدم منازل الفلسطينيين صنوان، في سياق سعي الاحتلال إحداث تغيير مباشرٍ في الميزان الديموغرافي للقدس المحتلة، ويعدّ البناء الاستيطاني ثابتًا لدى حكومات الاحتلال المتعاقبة، وتصاعد بشكلٍ كبير منذ وصول الحكومة اليمينيّة بقيادة بنيامين نتنياهو، بموازاة حرب الإبادة التي شنها جيش الاحتلال على قطاع غزة، مضت أذرع الاحتلال الإسرائيليّ الاستيطانيّة قدمًا في مشاريعها لتوسيع الاستيطان، فقد بيّن تقريرٌ لصحيفة الغارديان البريطانية في نيسان/أبريل 2024، أن سلطات الاحتلال سرَّعت بناء المستوطنات في الشطر الشرقي من القدس المحتلة، وبحسب الصحيفة فإن الاحتلال ركز العمل في 20 مشروعًا استيطانيًا يضم آلاف الوحدات الاستيطانية، بعض هذه المشاريع حظي بموافقة أذرع الاحتلال للبناء، وبعضها استُكمل بناؤُه[1].

وبحسب معطيات الاحتلال المنشورة في عام 2024، فقد بلغ عدد سكان القدس المحتلة حتى نهاية عام 2022 نحو 981700 نسمة، يسكنون في شطري المدينة المحتلة، ويشكلون نحو 10% من سكان دولة الاحتلال، من بينهم 597.400 مستوطن يهوديّ الذين يشكلون نحو 61%، و371.400 فلسطيني، الذين يشكلون نحو 38% من مجموع السكان في القدس المحتلة. أما في الشطر الشرقي من القدس المحتلة، تُشير المعطيات الإسرائيليّة إلى أن عدد سكانها يصل إلى نحو 612400 نسمة، من بينهم 233600 مستوطنٍ يهوديّ، يشكلون نحو 38% من سكان الشطر الشرقي، وبحسب هذه المصادر يُعدّ «الحريديم» أكبر شريحة بين المستوطنين اليهود في هذا الشطر من المدينة المحتلة، إذ يشكلون نحو 44% من السكان المستوطنين، أما عدد الفلسطينيين، فيبلغ نحو 378700 فلسطينيّ، يشكلون نحو 62% من سكان الشطر الشرقي للقدس المحتلة، و98% من مجمل الفلسطينيين القاطنين في شطري القدس[2].

تُشير المعطيات أعلاه إلى عدم قدرة الاحتلال على الحفاظ على التفوق الديموغرافي في شطري القدس المحتلة، لذلك يلجأ إلى الاستيطان، في محاولة لرفع أعداد المستوطنين القاطنين في القدس، وبحسب مصادر الاحتلال تضم المناطق الاستيطانية نحو 175900

1 الميادين، 2024/4/17. https://tinyurl.com/mryhrzv9

2 كتاب القدس الإحصائي السنوي 2024، معهد القدس لأبحاث السياسات، 2024. https://jerusaleminstitute.org.il/publications/facts-and-trends-2024/

وحدة سكنية، ومن خلال قراءة سلوك الحكومات الإسرائيليّة المتعاقبة، فإنها حاولت في السنوات العشر الأخيرة أن تضاعف أرقام الاستيطان في المدينة المحتلة، في محاولة لإحداث قفزة في عدد المستوطنين، وما يتصل بهذه الأعداد من امتداد مناطقهم، وفرض المزيد من السيطرة على مناطق الفلسطينيين، فما بين عامي 2014 و2024 أقرت سلطات الاحتلال مخططات لبناء نحو 124352 وحدة استيطانية جديدة[1].

وبحسب هيئة مقاومة الجدار والاستيطان درست «اللجنة اللوائيّة للتنظيم والبناء» التابعة لبلدية الاحتلال في القدس 62 مخططًا هيكليًا خلال عام 2024، لأغراض «التوسع الاستيطاني»، وبحسب الهيئة فقد صادقت اللجنة على 29 مخططًا، وقدمت للإيداع 33 مخططًا آخر، وتضمنت هذه المخططات بناء 10386 وحدة استيطانيّة جديدة، على مساحة 3094 دونمًا. وتُشير واحدٌ من هذه المخططات إلى إقامة مستوطنة جديدة داخل حدود القدس المحتلة، وتحمل مناقصة هذا المشروع رقم 2024/367، ويهدف إلى بناء 200 وحدة استيطانية على أراض قرية بيت صفافا، على مساحة 18 دونمًا[2].

وعلى الرغم من تراجع عدد الوحدات الاستيطانيّة التي أقرت في عام 2024 في مقارنة مع العام الذي سبقه 2023، إلا أنها لا تمثل سوى جزءٍ مما تقوم به أذرع الاحتلال الاستيطانيّة، حيث تمرّ هذه المشاريع بمراحل حتى تصل إلى مرحلة البناء، وتُشير المعطيات إلى أن الاحتلال سعى في عام 2024 إلى تسريع هذه الخطوات، وبحسب مصادر عبريّة اتخذت حكومة الاحتلال مجموعةً من الإجراءات للوصول إلى هذا الهدف، معطيةً الأولوية لتوسيع المستوطنات في المناطق الفلسطينية المحتلة، ومن أبرز الإجراءات التي أقرتها ما يأتي[3]:

1. إدارة خاصة للمستوطنات تحت إشراف وزير المالية بتسلئيل سموتريتش:

أُنْشِئَت إدارة مستقلة للمستوطنات، مما سهل تسريع عملية بناء المستوطنات والمدن الاستيطانية الجديدة. كما بدأت حكومة الاحتلال، في تنفيذ إجراءات أكثر مرونة لتطوير المستوطنات، وتجاوز العقبات البيروقراطية السابقة.

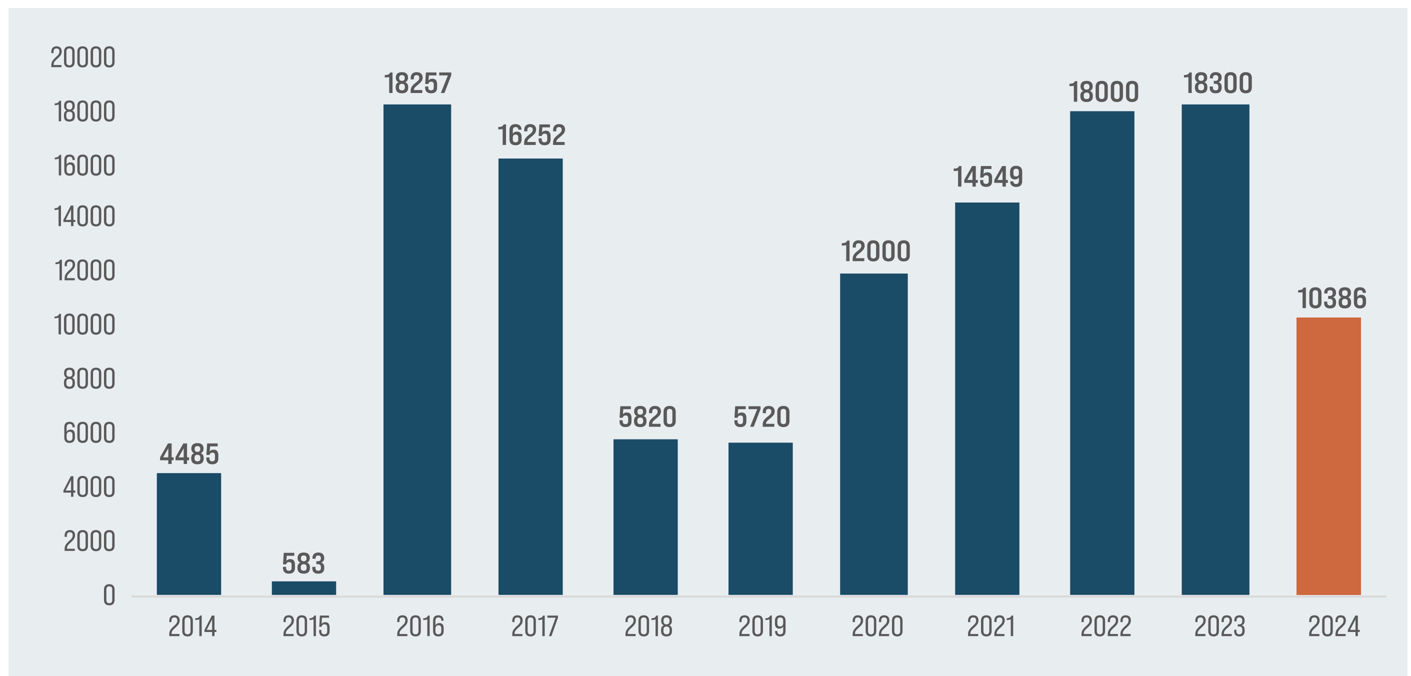
1 تقارير حال القدس الصادرة عن مؤسسة القدس الدولية ما بين 2014 و2024.
2 التقرير السنوي 2024، هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، رام الله، 2025، ص 35.
3 ألترا فلسطين، 2025/1/1. https://tinyurl.com/4bexvvts

2. **تسريع وتيرة البناء الاستيطاني:** فقد استطاعت حكومة الاحتلال بناء نحو 30 ألف وحدة استيطانيّة جديدة في الضفة الغربية والقدس المحتلتين.

3. **تصعيد هدم المباني الفلسطينيّة:** إن من حيث منع إصدار تراخيص البناء، وتصعيد عمليات الهدم للمباني الفلسطينيّة بذريعة البناء من دون ترخيص.

4. **تحسين البنية التحتية الاستيطانية:** عملت حكومة الاحتلال على تحسين الطرق والمواصلات داخل المستوطنات، حيث تم توسيع وتعبيد الطرق الرئيسية، وهو ما يسهل التنقل بين المستوطنات، ويعزز عزلة المناطق الفلسطينيّة.

وفي الرسم البياني الآتي تطور أعداد الوحدات الاستيطانيّة التي أقرتها أذرع الاحتلال ما بين 2014 و2024:



ت. تطوير بنية الاستيطان التحتية

يمكن وصف مشاريع البناء الاستيطاني بأنها كالحمى لدى الاحتلال، إذ كشفت المعطيات السابقة عن حجمها وكثافتها، وسعى الاحتلال إلى إقرار مشاريع البنية التحتية الخاصة

بالاستيطان، تحت ستار المنافع العامة، وتطوير مناطق المدينة المحتلة وما يتصل بخدمة وجود المستوطنين ورفاهية المستوطنات، إلى جانب تأمين شبكات الطرق التي تعزل المستوطنين عن الفلسطينيين، وتوفر تواصلاً آمنًا، فيما بين مستوطنات المدينة المحتلة.

ث. توسيع حدود بلدية القدس

تسعى الحكومة الحالية إلى ضم المستوطنات المحيطة بالقدس المحتلة إلى حدود المدينة، وتستخدم لتحقيق ذلك جملة من الأدوات من بينها مشاريع البنية التحتية التي تفصل بين الفلسطينيين والمستوطنين، وتسمح بالتواصل السريع ما بين هذه المستوطنات وشطري القدس المحتلة، ولم تكتف أذرع الاحتلال بما سبق ففي بداية شهر آذار/مارس 2025 كشفت مصادر عبرية أن «اللجنة الوزارية للتشريع» في دولة الاحتلال، تستعد للمصادقة على مشروع قانون يهدف إلى إقامة «القدس الكبرى»، والذي قدمه عضو «الكنيست» عن حزب الليكود دان إيلوز، ويهدف القانون إلى ضمّ عدد من المستوطنات الكبرى في محيط القدس المحتلة، وهي مستوطنات: معاليه أدوميم، بيتار عيليت، جفعات زئيف، إفرات، معاليه مخماس، إضافةً إلى عددٍ من المستوطنات الأخرى. ومن المقرر أن يتم طرح المشروع في «الكنيست»بالقراءة تمهيديّة إن أقرته اللجنة الوزارية. وبحسب متخصصين في شؤون القدس يمثل مشروع «القدس الكبرى» التهويدي أضخم مخطط استيطاني، ويهدف إلى ضم وابتلاع الشطر الشرقي من القدس المحتلة، وفي حال نجاح المخطط سيشكل ضربة للوجود الفلسطيني في هذا الشطر من المدينة المحتلة.

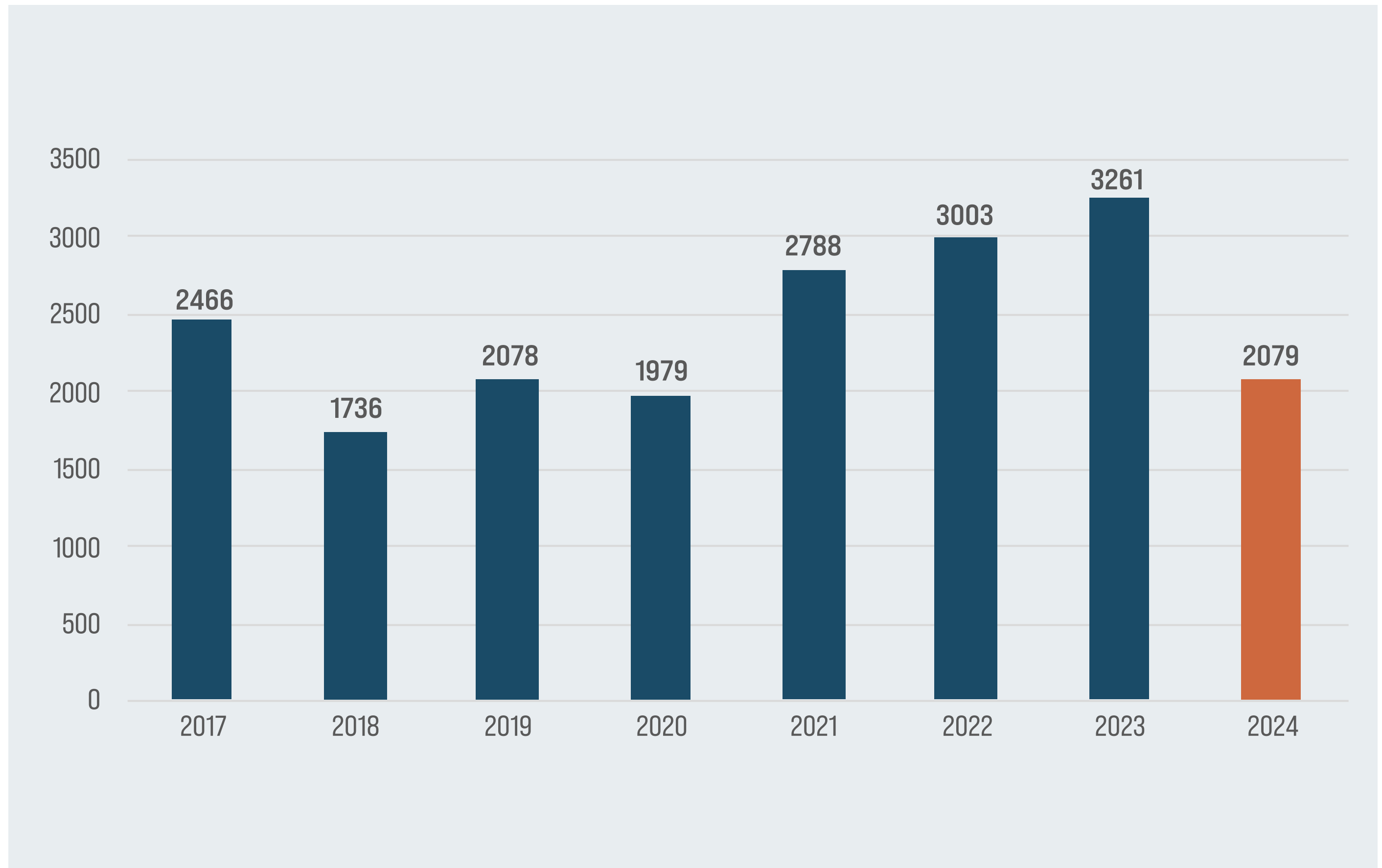
مسار استهداف الإنسان الفلسطيني

أ. الاعتقالات

ثبتت سلطات الاحتلال الإسرائيلي اعتقال المقدسيين ليكون من أسوء سياسات إرهاب المجتمع المقدسي، والتضييق عليه، وما يتصل بذلك من تقييد لحركتهم وقمعٍ لفعالياتهم، واستهداف الوجود الإسلامي داخل المسجد الأقصى، وفي البلدة القديمة، وعلى مدار

أشهر عام 2024 وثقت الجهات الفلسطينيّة المختلفة أعداد المعتقلين من القدس المحتلة، وأمام تصاعد حملات الاعتقال وتشديد القبضة الأمنية الإسرائيلية منذ 2023/10/7، شهد المناطق المحتلة حملات اعتقال متزايدة، وهو ما أدى إلى تباين الأرقام الصادرة عن الجهات الفلسطينيّة المختلفة، فقد رصد مركز معلومات وادي حلوة 2079 حالة اعتقال لمقدسيين خلال العام الماضي، ويُشير المركز إلى أن قوات الاحتلال اعتقلت 6551 فلسطينيًا من الضفة الغربية وقطاع خلال وجودهم في القدس المحتلة، بذريعة الدخول إلى المدينة المحتلة، أو العمل فيها من دون تصريح، وكان من بين المعتقلين 34 طفلاً (أقل من 12 عامًا)، و310 فتًى، و100 من الإناث، من بينهن 12 فتاة وطفلة[1].

ويقدّم الرسم البيانيّ الآتي تطور أعداد اعتقال المقدسيين من قبل سلطات الاحتلال ما بين عامي 2017 و2024:



1 حصاد القدس لعام 2024، مركز معلومات وادي حلوة، 2025/1/1، مرجع سابق.

ب. سحب الهويات

تتابع أذرع الاحتلال تنفيذ سياسات سحب بطاقات الإقامة الدائمة (الهوية الزرقاء) من الفلسطينيين في القدس المحتلة، وتُعدّ «الهوية الزرقاء» تصريح إقامة دائمة يُمنح للمقدسيين دون أن تعادل «المواطنة» الإسرائيلية، وتُستخدم كأداةٍ لتحديد من يحق له البقاء ضمن حدود بلدية الاحتلال الإسرائيليّ، ويشكل سحب الهويات إجراءً عقابيًا من جهة، تستهدف به سلطات الاحتلال الفلسطينيين، وتهدد بالقيام به النشطاء ورموز الدفاع عن القدس والأقصى، إلى جانب كونه استهدافًا ديموغرافيًا، وجزءًا من مخططات الاحتلال تقليل أعداد الفلسطينيين في القدس المحتلة.

وبسبب انحصار معطيات سحب الهويات لدى وزارة الداخلية في حكومة الاحتلال، فإن الحصول على معطيات محدثة عامًا بعد آخر فيه صعوبات كبيرة، ونعتمد في هذا التقرير على «مركز الدفاع عن الفرد- هموكيد» الإسرائيليّ، والذي يراسل الوزارة المذكورة بطريقةٍ رسمية للحصول على هذه الأرقام، وبطبيعة الحال تُنشر هذه المعطيات خلال منتصف العام التالي، لذلك سنورد هنا أرقام سحب الهويات الزرقاء في عام 2023، في سياق بناء مقارنة حول هذا الاعتداء.

وبحسب مركز «هموكيد» سحبت وزارة الداخلية في حكومة الاحتلال في عام 2025، الهويات الزرقاء لـ 61 فلسطينيًا من القدس المحتلة، من بينهم 34 امرأة، و3 أطفال، وأشار تقرير المنظمة إلى أن 58 فلسطينيًا ممن حُرموا من الإقامة الدائمة، كانوا خارج الأراضي المحتلة، وبحسب هذه المنظمة سحبت سلطات الاحتلال هويات 14869 فلسطينيًا من القدس المحتلة ما بين عامي 1967 و2023[1]، وتُشير هذه الأرقام إلى أن سلطات الاحتلال سحبت ما بين عام 2020 و2023 نحو 168 بطاقة هوية من الفلسطينيين في القدس المحتلة، فقد نشر المركز الإحصائية على صفحته في «فيس بوك»، بأن سلطات الاحتلال سحبت هويات 14701 فلسطينيًا من القدس المحتلة من عام 1967 حتى 2020[2]. وينشر المركز هذه المعطيات بناء على مراسلات يقوم بها مع وزارة الداخلية في حكومة الاحتلال.

1 موقع مركز «هموكيد»، 2024/5/16. https://tinyurl.com/mwrwjjmd

2 صفحة مركز «هموكيد» على الفيس بوك، 2021/3/10. https://bit.ly/2P6GWUB

ت. قتل الفلسطينيين في القدس المحتلة

يشكل قتل الفلسطينيين سياسية دائمة لدى الاحتلال، ويتصاعد عدد الشهداء الفلسطينيين عامًا بعد آخر، ففي عام 2023 ارتقى نحو 546 شهيدًا في الضفة الغربية والقدس والأراضي المحتلة عام 1948[1]، من بينهم 19 شهيدًا من القدس المحتلة[2]، إضافةً إلى إصابة آلاف آخرين.

استهداف القطاعات الأساسية في القدس المحتلة

أ. استهداف قطاع التعليم

شهدت السنوات الماضية استهدافًا متصاعدًا لقطاع التعليم في القدس المحتلة، فمن جهة تحرم سلطات الاحتلال مدارس الشطر الشرقي من المدينة من التمويل اللازم لمواكبة تزايد أعداد الطلبة المقدسيين، والأدوات الحديثة المستخدمة في العملية التعليميّة، خاصة تلك المتمسكة بتدريس المنهاج الفلسطيني، في مقابل إغداق ميزانيات هائلة على المدارس التي تدرس منهاج الاحتلال، إضافةً إلى استمرار محاولاتها في دفع المزيد من المدارس نحو الدخول في مظلتها، وما يتصل بفرض المنهاج الفلسطيني المحرّف، أو المنهاج الإسرائيلي، على عددٍ أكبر من المدارس الفلسطينيّة في القدس المحتلة.

عبر المراحل التاريخية المختلفة التي مرت على المدينة المحتلة، من الاحتلال البريطاني وصولاً إلى احتلالها عام 67، تنوعت الجهات المشرفة على التعليم في القدس المحتلة، وهي جهات أربعٌ أساسية[3]:

- المدارس التابعة للأوقاف الإسلامية، تتبع إداريًا وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، ولكنها تعمل تحت مظلة وزارة الأوقاف الأردنية، تشمل 49 مدرسة، وتضم نحو 12 ألف طالب وطالبة.

1 مرصد شيرين، جدول تفاعلي. http://tinyurl.com/3srrpnhy
2 مركز معلومات وادي حلوة، حصاد القدس لعام 2023، 2024/1/1. http://tinyurl.com/jb87k4ab
3 علي إبراهيم، عربي بوست، 2022/6/11. https://tinyurl.com/yc5z9n36

- المدارس التابعة لسلطات الاحتلال، وتشرف عليها وزارة المعارف في حكومة الاحتلال وبلديته.
- مدارس تتبع للقطاع الخاص، تملكها الكنائس المسيحية، والجمعيات الخيرية والأفراد، تشمل 70 مدرسة، وتضم نحو 39 ألف طالب وطالبة.
- مدارس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، تشمل 6 مدارس، وتضم نحو 2500 طالب وطالبة.

سمح اختلاف المرجعيات آنف الذكر، لاستفراد الاحتلال بكل فئة على حدة، ليفرض المزيد من إجراءاته التعسفية لأسرلة التعليم في القدس المحتلة، الذي يعاني من مشكلتين أساسيتين، الأولى هي التسرّب المدرسي، نتيجة الظروف الاقتصاديّة للمقدسيين، واعتداءات الاحتلال على المدارس الفلسطينية والطلاب على حدٍ سواء، إذ تشير الأرقام إلى أن 32% من الطلاب الفلسطينيين في القدس المحتلة لا يكملون أعوام الدراسة الـ 12، في مقابل نحو 1.5% من الطلاب اليهود[1]. وتصل نسبة التسرب المدرسي بين الطلاب المقدسيين إلى أكثر من 13%[2].

أما الثانية فهي عدم قدرة المدارس الفلسطينية المتمسكة بالمنهاج الفلسطيني على سد العجز القائم بالغرف الصفية، فبحسب جمعيتي عير عميم وحقوق المواطن الإسرائيليتين بلغ النقص في الغرف الصفية في القدس المحتلة نحو 2500 غرفة[3]. وبالمقابل، تغدق سلطات الاحتلال الدعم والتمويل على المدارس التي تنزلق إلى مستنقع المنهاج الإسرائيلي، أو لتلك التي تتبعها مباشرة.

وقد شهدت مدارس القدس المحتلة منذ بداية العدوان على غزة في 2023/10/7 حملات استهداف متصاعدة، فقد قامت وزارة المعارف الإسرائيلية بإجراءات عدة تجاه المدارس في مدينة القدس، وخاصة المدارس الخاصة التي تحصل على تمويلٍ جزئي من وزارة المعارف، في محاولة لمنع هذه المدارس من تطبيق المنهاج الفلسطيني. وقد شملت هذه

1 مركز ريادة للاستشارات والتدريب، "SUPPORT TO EDUCATION IN EAST JERUSALEM PROJECT"، أيلول/سبتمبر 2020، ص 15. https://bit.ly/3tgVkdD

2 المرجع نفسه، ص 16.

3 الجزيرة نت، 2022/1/7. https://aja.me/vkm7va

الإجراءات اقتحام المدارس، وتفتيشها بشكلٍ مفاجئ، وتُشير المعطيات إلى تركيز حملات التفتيش هذه من تشرين الثاني/نوفمبر 2023 إلى نهاية شهر آذار/ مارس 2024؛ ولم تقتصر حملات التفتيش على إدارة المدارس فقط، بل شملت اقتحام الصفوف الدراسيّة، وتفتيش الحقائب المدرسية، والاطلاع على الكتب التي يستخدمها المعلمون[1].

وعلى أثر حملات التفتيش هذه، اكتشاف كتب المنهاج الفلسطيني، اتخذت وزارة المعارف عددًا من الإجراءات العقابية من بينها[2]:

- وقف مؤقت للتمويل من قبل المعارف.
- التحقيق مع مدير المدرسة والمسؤولين الآخرين عنها.
- تهديد المدارس بسحب التراخيص الخاصة بها.

وتؤكد المعطيات السابقة تزايد حاجات قطاع التعليم في القدس المحتلة، وخاصة على صعيدي التمويل والبنية التحتية، إذ تستمرّ معاناة المدارس الفلسطينية إذ يشمل النقص المرافق التعليميّة، والمعلمين والمدربين، وهذا ما يؤدي إلى زيادة معدلات التسرب المدرسي وانخفاض جودة التعليم، ومن الإشكاليات التي يعاني منها قطاع التعليم، وتفاقمت في السنوات الماضية، ما يُمكن تسميته «الفجوة الرقمية»، إن من جهة اختلاف أدوات التقنية المستخدمة في المدارس الفلسطينية وتلك المدعومة من الاحتلال، أو من جهة معاناة الطالب في المدارس الفلسطينية من صعوبة الوصول إلى التقنيات الحديثة، عدى عن إدخال المواد الحديثة على غرار البرمجة وصناعة الرجال الآليين وغيرها في المنهاج الدراسية، ما يزيد من الفجوات التعليميّة بين الطلاب في مدارس القدس المحتلة المختلفة[3].

ولم تقف محاولات الاحتلال استهداف المنهاج الفلسطيني عند الطلاب والمدارس فقط، بل امتدت إلى الجامعات وتوظيف المعلمين، ففي 2024/12/25 صادقت «الكنيست» الإسرائيليّة على مشروع قانون يمنح مدير عام وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية

1 مؤسسة الدراسات الفلسطينيّة، 2024/10/31. https://tinyurl.com/4nyrn5tn
2 المرجع نفسه.
3 الجزيرة نت، 2024/10/30. https://aja.ws/s24nid

صلاحية رفض إصدار رخص تدريس أو موافقات توظيف للمعلمين من القدس والداخل المحتل، الحاصلين على شهادات أكاديمية من جامعات فلسطينية، وقد حصل مشروع القانون على موافقة اللجنة الوزارية للتشريع، ومن المتوقع أن يُطرح للقراءة الأولية في «الكنيست» مع بداية عام 2025، وبحسب مشروع القانون لن يعود بمقدور المعلمين من الشطر الشرقي للقدس المحتلة ودرسوا في الجامعات الفلسطينية مواصلة عملهم، إذ سيضطرون لإعادة الدراسة في المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية، وبحسب متابعين تأتي هذه القرارات لفرض المزيد من التضييق على الجامعات الفلسطينية في القدس المحتلة، ودفع الطلاب إلى الالتحاق بالجامعات التابعة للاحتلال، عبر خنق فرص العمل المتاحة لمن يلتحق بالجامعات الفلسطينيّة[1].

ب. استهداف اقتصاد المقدسيين

تسعى سلطات الاحتلال إلى إفقار المجتمع الفلسطيني في القدس المحتلة، وربطه بشكلٍ كامل بمنظومات الاحتلال الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وقد أظهرت الخطة الخمسية التي أقرتها حكومة الاحتلال في عام 2023، نية الاحتلال تحويل الفلسطينيين في القدس المحتلة إلى «عمالة رخيصة» في مشاريع الاحتلال، والتقنية منها على وجه الخصوص، وتحاول سلطات الاحتلال استغلال حالة الفقر المستشرية في القدس المحلة، إذ يقدّر مركز القدس للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بأن نحو 80% من المقدسيين يعيشون تحت خط الفقر، ويُشير المركز إلى أن الوصول إلى هذه الأرقام جاءت نتيجة مخططاتٍ إسرائيليّة على مدار السنوات الماضية بهدف إفقار المقدسيين[2].

وفاقمت إجراءات الاحتلال من الواقع الاقتصادي للمقدسيين، فتزامنًا مع العدوان على القطاع، فصل الاحتلال كثيرًا من المقدسيين من أعمالهم تعسفيًا، بذرائع واهية من بينها التضامن مع غزة، ونشرهم على مواقع التواصل الاجتماعي عبارات تُعدّها سلطات الاحتلال «تحريضيّة وداعمة للإرهاب»، وباتت عوائل هؤلاء من دون معيل. ولتسليط الضوء على

1 الجزيرة نت، 2024/12/29. https://aja.ws/1nq8w2

2 الجزيرة نت، 2024/2/23. https://aja.ws/0bjbly

تدهور اقتصاد المقدسيين، فقد نشر جهاز الإحصاء المركزي الإسرائيلي في شهر أيار/مايو 2023 معطيات تُشير إلى أن 74% من الفلسطينيين في القدس المحتلة غير راضين عن وضعهم الاقتصادي[1].

وبناءً على تنامي الفقر وصعوبات العمل، بالتوازي مع تصاعد تكاليف المعيشة في القدس المحتلة إلى أرقامٍ كبيرة جدًا، فبحسب جهاز الإحصاء المركز الإسرائيلي فإن 44% من سكان شطري القدسٍ المحتلة، يجدون صعوبة في تغطية نفقات الأسرة الشهرية، ومن بين هؤلاء يشكل الفلسطينيون الأغلبية إذ يشكلون نحو 78% ممن يعاني صعوبة في تغطية نفقات الأسرة[2]، بسبب غلاء المعيشة والارتفاع غير المسبوق للإيجارات، وهو ما يضطر الكثير من المقدسيين إلى الاستدانة، فتتراكم عليهم الديون، أو لا يستطيعون دفع الضرائب التي تفرضها عليهم دوائر الاحتلال، وتُشير المعطيات إلى أن الحياة الكريمة في القدس تتطلب دخلاً يوازي 3 آلاف دولار أمريكي، بينما يعمل جلّ المقدسيين برواتب قريبة من الحد الأدنى للأجور يبلغ حاليًا نحو 5880 شيكلا (نحو 1630 دولارًا أميركيًا)[3].

وعلى الرغم من كل هذه الصعوبات الاقتصاديّة، إلا أن أذرع الاحتلال تصعّد من محاولات إفقار المجتمع الفلسطيني في القدس المحتلة، مستخدمةً أداة الضرائب، ففي 2024/7/28 أعلنت بلدية الاحتلال عن رفع «ضريبة الأرنونا» ما بين 20 و40%، على الشقق الجديدة بداية العام القادم 2025، وبحسب قرار البلدية ستطال الزيادة الشقق السكنية التي بُنيت منذ بداية عام 2020 في القدس المحتلة، كما سيتم طرح القرار للمصادقة عليه في اجتماع المجلس البلدي الإسرائيلي القادم، بعد أن صادقت عليه اللجنة المالية في البلدية، وتشكل «الأرنونا» من أدوات الضغط على الفلسطينيين، وتستخدم كأداة قمعية بحق المقدسيين، خاصة أنها تتراكم وتتحول إلى ديون كبيرة[4].

ومن أبرز القطاعات التي تضررت في القدس المحتلة وهو القطاع السياحي، نتيجة اعتداءات الاحتلال، والإجراءات المشددة التي تفرضها في البلدة القديمة، وأجواء

1 الجزيرة نت، 2024/2/23، مرجع سابق.
2 المرجع نفسه.
3 الجزيرة نت، 2024/12/8. https://tinyurl.com/bddj2cx4
4 موقع مدينة القدس، 2024/7/31. https://qii.media/items/2117

العدوان على غزة وجنوب لبنان، وبحسب أمين سر الغرفة التجارية الصناعية العربية بالقدس حجازي الرشق يشكل القطاع السياحي نحو 34% من مجمل القطاع التجاري المقدسي، وقد أصيب بشللٍ شبه كامل، بسبب توقف السياحة، وهو ما أثر على أكثر من 1150 مقدسيًا يعملون في القطاع، وينقسمون ما بين أصحاب للمحال التجارية وعاملين فيها، ويُشير الرشق بأن توقف السياح أثر على نحو 462 متجرًا متخصصًا ببيع التحف الشرقية في الشطر الشرقي من القدس المحتلة، ويضيف الرشق أن 9% فقط من القطاع التجاري استطاع الاستمرار[1].

ت. استهداف القطاع الصحي

تفرض سلطات الاحتلال قيودًا على تطوير القطاع الصحي الفلسطيني في القدس المحتلة، وتجبر المقدسيين على الالتحاق بالتأمين الصحي الإسرائيلي[2]، وتستخدمه ورقةً للضغط على الفلسطينيين والقطاع الصحي في آن معًا. ويعاني القطاع الصحي في القدس من شح في التمويل، وتراكم الديون، ويضيق الاحتلال على المؤسسات الصحيّة القائمة، ففي بداية عام 2022 بلغت ديون مشفى المقاصد في القدس المحتلة نحو 200 مليون شيكل (نحو 60 مليون دولار أمريكي)، وهذا ما يؤثر في قدرة المشافي على توفير المعدات الطبية ورواتب الكوادر العاملة وغيرها[3].

1 القدس البوصلة، 2024/7/21. https://tinyurl.com/3es47trm

2 منظمة الصحة العالمية، 2022/5/19، Health conditions in the occupied Palestinian territory, including east Jerusalem، ص 6. https://tinyurl.com/mwznaxww

3 علي إبراهيم، تهويد القدس في 33 نقطة، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، حزيران/يونيو 2022، ص 11.

ثالثًا: آفاق الإسناد

أمام الهجمة المسعورة التي تقودها سلطات الاحتلال في كل الأراضي الفلسطينية، تهويدًا وتهجيرًا، وتدنيسًا، وإبادة للشعب الفلسطيني في غزة، وأمام تصاعد التفاعل مع فلسطين، وازدياد أعداد المتضامنين مع قضيتها العادلة، فإن دور الإسناد لكل فلسطين والقدس على وجه الخصوص، بالغ الأهمية والحضور، خاصة لما تعانيه الأمة بمعناه البعيد والقريب، من حالة الركون والضعف والتشرذم، إلى جانب أن ما جرى منذ «طوفان الأقصى» يؤكد أهمية تضافر الجهود لمواجهة هذا العدو، المدعوم غربيًا، ومن هذا المنطلق يمكن رسم ثلاث دوائر أساسيّة وهي:

- **الدائرة الأولى:** استعادة فعالية المواجهة في القدس المحتلة، وهي مواجهة تشمل إحياء الرباط في المسجد الأقصى لمواجهة الاقتحامات شبه اليومية، وحالة إشغال الاحتلال في المدينة، وخاصة نماذج الهبات التي أجبرت الاحتلال على التراجع عدة مرات خلال السنوات الماضية.
- **الدائرةُ الثانية:** الإسهام المباشر في مقاومة الشعب الفلسطيني وإسنادها، فمستقبل القدس مرتبط بقدرة أهلها على المقاومة والصمود، وتمكينهم بالأدوات المختلفة، وهو ما يظهر جليًا في المعركة الحالية، وقدرة الاحتلال على الاستفراد بكل جزء من الشعب الفلسطيني.
- **الدائرةُ الثالثة:** تعزيز مقدرات صمود المجتمع الفلسطيني، ودعم القطاعات الحياتية للفلسطينيين، وخاصة قطاعات التعليم والاقتصاد، والعمل على بناء سيرورة دعم تسهم في تثبيت الفلسطينيين، في مواجهة مشاريع التصفية والتهجير.


مؤسسة القدس الدولية
مؤسسة القدس الدّولية
al Quds International Institution (QII)
Qii.media